

طاهر دعوى الوقف وفسادها
على الوقف

لا تسمع ما لم يذكره الواقف عند الخسفة ومجرى من يد تعارضها ووقفا وهي
ظهره الدين رحمه تعالى اذ وقف وشهد به على وقف ولم يذكره
الواقف ذكره لخصاف رحمه تعالى ان دعوى الوقف والشهادة على
الوقف يصحان من غير بيان ذكر الواقف وذكر العلامة من غير بيان
رحمته تعالى ان الشهادة على الوقف لا تقبل ما لم يبينوا الاسم
وذكر في العدة ولو شهدوا ان هذا وقف على فلان ولم يبينوا الاسم
الواقف ينبغي ان تقبل اذا كان قديما وقبول الشهادة على الشهادة
في الوقف وكذا الشهادة السامع الرجال وكذا الشهادة بالسماع
وان صحابه ولو شهدوا حياها ان وقف نصفها مشاعا وشهد
اخره وقف نصفها مفرزا لم يزل فالشهادة باطله ولو شهدا حياها
ان وقفها يوم الخميس وشهدا اخره وقفها يوم الجمعة قبلت لشهادتهما
هذا على قول ابي يوسف رحمه تعالى اما على قول الجمهور رحمه تعالى
لا تقبل هذه الشهادة ولو شهدا حياها ان وقفها وقف صحاحيا
في صحته وسلامته وشهدا اخره وقفها وقف صحاحيا مضافا
الي ما يدلون لا تقبل الشهادة ولو شهدا حياها ان وقفها وقفها
صحاحيا في صحته وشهدا اخره وقفها في المرفوع قبلت الشهادة
فكان جميع الارض وقفها ان كانت تخرج في ذلك فان كانت لا
تخرج في ذلك نصير ثلثها وقفها ولو شهدا حياها ان جعلها
صدقة موقوفة على الفقراء وشهدا اخره جعلها صدقة موقوفة
على المساكين قبلت لانها نفعها على الفقراء فان من قال ارضي
هذه صدقة كانت موقوفة على الفقراء فهذا معنى قولنا لانها

الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انها وقف وقهرها فلان على مسجد كذا لا تسمع
دعوى الوقف المتناقض من رجل باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او
قال وقف على اتبع هذه الدعوى وليس له ان يخالف المشتري على دعواه
اما لو قامت به البينة قلت كان شهرا وعلى حق الامة فقبل من
غير دعوى وذكر في التوارك اذا قام بينة على ان وقفها قبل البيع
تقبل ويبطل البيع القاضي وليس للمشتري ان يجلس الاثر باليمن
بل هو البيع بدفعه لصاحبه وان لم يكن له بينة فالقول قول
المشتري ولو اقام المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقفها
اولاد فلان او على مسجد كذا وعلى الفقراء فلان وقفها وقفها
وسلمه الى المتولي فيما شئنا من جهة اللزوم فدعوى
الوقف لا تقع من المشتري لانه سارع في بعض ما لم يزل يرضى به
الوقف عن الموقوف عليه ادعى المتولي على المشتري بان هذه الدار وقف
على اولاد فلان وبنته الا يستحقا على المشتري فادرك المشتري ان يرجع
بالتن على بائعه فقال البائع مالي كانت وقف فلان فلان وقفها
على اولاد فلان لكن لما مات الواقف رفعت ورثته اوهن بالغا
حتى قضى بطلان الوقف لعدم استماع لزوم الوقف وكنت ارضى
للاوقف فقسمتنا الدار كفة فوعدت الدار في نصيبه وبسعيها واقفا
صححها لانها بالمقضى لم يطور يقبل منذ ذلك ان يرضى عليه قال المحقق
صاحب الفصول العارضة رحمه الله تعالى المحض من صدق هذا المعنى
دار صدق على المتولي بانها وقف على مسجد كذا ولو شهد الواقف
ان مشايخ كذا في صغر وغيره رحمهم الله تعالى تسمع وقال الجمهور
لا تسمع